المصارف الإسلامية تنمو بودائعها ٢٠٪ إلى تريليون دولار العام المقبل

نادي المال والأعمال- دبي

استطاعت البنوك الإسلامية رغم حداثتها ان تستقطب شريحة كبيرة من المتعاملين في الدول الاسلامية بمختلف انحاء العالم، وزادت اهمية هذه المؤسسات في اعقاب الازمة المالية التي اجتاحت العالم مؤخرا و ضربت المؤسسات المالية التقليدية بشدة، فيما كان تاثيرها على المصارف الاسلامية اقل حدة نظرا لانها ابتعدت منذ انطلاقتها عن تجارة المشتقات المالية واعتمدت اسلوبا قائم على ايجاد أوعيه شرعية تحكم حركتها وتعاملاتها المالية في ظل نظام مالي يتعامل بحسب مفاهيم الاقتصاد الاسلامي بالربـــا.

وتتيح الإمكانات المتوافرة أمام المؤسسات المالية الإسلامية فرص كبيرة للاستفادة وتعزيز حجم أصولها بشكل كبير، وذلك بدعم من قطاع الأوقاف الإسلامية الذي يشكل فرصة حقيقة لتطور ونمو المؤسسات المالية الإسلامية التي ينبغي عليها الدخول في هذا القطاع والاستفادة من الإمكانات المتوافرة فيه بشكل جيد .

ويواصل قطاع الخدمات المالية الإسلامية في إظهار المرونة في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهذا على الرغم من أن مستويات نمو القطاع المالي الإسلامي، التي شهدت نمواً سنوياً وصل إلى ٢٠ بالمئة، تعرضت لضغوطات هائلة في العام ٢٠١٠. حيث وصلت قيمة الأصول الإسلامية إلى نحو تريليون دولار، مع تزايد مستخدمي الخدمات المالية الإسلامية بسبب الميزات في المنتجات والحلول التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية. وتشير ندرة البيانات وانخفاض الاستثمار في الأدوات التحليلية إلى اقتصار تركيز المصارف الإسلامية على مجموعة محددة من فئات الأصول، في وقت تعاني في الكثير من

الأحيان من تكاليف تشغيلية عالية مقارنة بالمصارف التقليدية. وقد لا تأتي الفرص المستقبلية من العملاء الحاليين، لهذا فإن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة ماسة إلى تطوير نماذج أعمالها بما يسمح لها بالاستفادة من القطاعات الرئيسة.

وقد نمت الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل سريع، على امتداد العقود الأربعة الماضية، إذ ازداد عدد المصارف الإسلامية في العالم إلى نحو ٤٥٠ مؤسسة ومصرفاً حول العالم، يتركز نحو ٤٠٪ منها في الدول العربية وتحديداً في دول الخليج العربي. وتوسعت قاعدة موجودات هذه المصارف والمؤسسات المالية لتتجاوز ٧٠٠ مليار دولار، فيما من المتوقع ان ترتفع ودائع المصارف الإسلامية إلى تريليون دولار عام ٢٠١٢ - باستثناء النوافذ الإسلامية التقليدية وصناديق الاستثمار الإسلامي - مدفوعة بنمو سنوي يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪، تبرز ضرورة قيام البنوك الصغيرة بعمليات دمج وتملّك في هذا القطاع المستمر

في النمو بهدف بناء مؤسسات مالية أكثر قوة مع فرص أفضل للمنافسة.

وسلطت الازمة المالية الضوء على الحاجة إلى تضامن قطاع المصارف الإسلامية في المنطقة العربية. ويُعتبر خروجها من نطاقها الضيق، والتحول إلى رافد من روافد الأعمال التجارية، من التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات العاملة في القطاع. حيث تقوم بعض المصارف الإسلامية في المنطقة حالياً بتحديد خطط مستقبلية طويلة الأمد، تركز على فرص النمو لتصبح لاعباً أقوى في المستقبل. وتوفر عمليات الدمج والتملّك سبيلاً لبناء مؤسسات مالية أكثر قوة مع فرص أفضل للمنافسة.

ويؤكد خبراء أن الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعدة للاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأقصى، بلغت ٢٦٧ مليار دولار نتيجة التوسع الاقتصادي القوي، وارتفاع الإنفاق الحكومي ومستوى السيولة النقدية، ما يؤدي إلى تأمين عائدات كبيرة لصناعة إدارة الأصول الإسلامية تقدر بـ١,٣٤ مليار دولار.

وبحسب الخبراء تبلغ حصة دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٩٠٪ من أصول المصارف الإسلامية في الدول العربية، نصفها تقريباً في السعودية، تليها الإمارات بنحو ٢٠٪، ثم الكويت بـ١٧,٤٪، والبحرين ١١٪. وتبلغ قاعدة حقوق المساهمين للمصارف الإسلامية العربية ٣٢,٧ مليار دولار، ما يشير إلى استمرارها في تعزيز قواعدها الرأسمالية لمواجهة نشاطها وازدياد حجم أعمالها.

وفاق نمو الأصول في المؤسسات المصرفية الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة نمو أصول البنوك التقليدية، حيث بلغت موجودات البنوك الإسلامية العشرة الكبرى مجتمعة ١٩٣ مليار دولار، فيما بلغت ودائعها ١٣٩ مليار دولار،

٩٠٪ حصة دول الخليج من أصولها في الدول العربية

وقروضها ١٢١ مليارا، وحقوق الملكية ٢٦ مليارا، وبلغت الأرباح ٢,٩ مليار دولار، وقد تصدر هذه القائمة مصرف الراجحي بقيمة (٤٨,٤١ مليار دولار)، تلاه بيت التمويل الكويتي بقيمة (٤١,٥٧ مليار) وبعده جاء دبي الإسلامي (٢٢,٣ مليار). وأصبحت دولة الامارات عموما ودبي على وجه التحديد رائدة في مجال العمل المصرفي الاسلامي بعد أسست أول بنك إسلامي في العالم لتقود فيما بعد عجلة تطوير صناعة التمويل الإسلامي، عبر تاسيس العديد من البنوك الاسلامية التي تعمل انطلاقا من الإمارات، فضلا عن اتخاذ معظم المؤسسات المالية العالمية من الإمارات مركز لعملائها، توافد العديد من العلماء البارزين في مجال الخدمات المالية الإسلامية على الدولة لأهميتها في هذا المجال، وتاريخياً كانت الإمارات أكبر مصدّر للصكوك أو السندات الإسلامية من بين دول مجلس التعاون الخليجي، والأكبر عالمياً بعد ماليزيا، حيث تعتبر بورصة ناسداك دبي التي تعتبر بين أكبر ٣ بورصات في جميع أنحاء العالم من حيث إدراجات الصكوك إلى جانب بورصتي ماليزيا ولندن.

واشارت دراسة اصدرتها غرفة تجارة وصناعة دبي أن المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات تستحوذ على ٢٠٪ من إجمالي الأصول المصرفية المقدرة بنحو ١,٦٦ تريليون درهم بنهاية العام الحالي مقارنة مع ١٧٪ في نهاية العام الماضي، وفقا لتقديرات دراسة حديثة صادرة عن غرفة تجارة وصناعة دبي. وذكرت الدراسة أن النمو الذي يشهده هذا القطاع يأتي في سياق تلبية الطلب المتنامي على الأعمال المصرفية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وكذلك انتشار الوعي الأخلاقي في السوق المصرفية بالدولة، والذي يتوقع

٤٥٠ مؤسسة مالية حول العالم ٤٠٪ في الدول العربية

توسعه مع استمرار زيادة السكان والدخل.

وقالت الدراسة: ارتفع الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية بشكل قوي حتى من غير المسلمين، لافتة إلى أن بعض النمو في الإمارات يرتبط بهذا التوجه، بالإضافة إلى موقع دبي الاستراتيجي كمركز مالي في المنطقة، وزيادة عدد المشاريع في المنطقة التي يتم تمويلها من خلال منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وبحسب الدراسة فقد بلغ حجم أصول البنوك الإسلامية العاملة في الدولة ٢٦٩ مليار درهم مع نهاية ٢٠١٠ بنمو ١٠,٩٪، تمثل نحو ١٧٪ من إجمالي أصول النظام المصرفي في الإمارات، وفقاً للبيانات الأخيرة الصادرة عن البنك المركزي. وبلغ حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية في الدولة والبالغة ٨ بنوك ولديها ٢٦٠ فرعاً، نحو ١٩٨ مليار درهم تمثل ١٨,٧٪ من إجمالي الودائع لدى النظام المصرفي في الإمارات، فيما بلغ حجم القروض والتمويلات التي قدمتها المصارف الإسلامية ١٦٩ مليار درهم، ١٦,٤ مليار درهم من إجمالي محفظة التمويل والسلف للنظام المصرفي في الدولة.

لم يمنع الانتشار السريع لهذه المؤسسات ظهور تحديات جديدة وكبيرة وبشكل مستمر أمام الذين يحاولون إحياء نهج الإسلام وإعادة بنائه ليحكم الحياة العملية عبرإنشاء نظام مصرفى يؤدى وظائفة العادية التى لاغنى عنها للاقتصاد الحديث المتقدم لكن على أساس المبادى الإسلامية ودون اللجوء إلى الربـــــا أو ما يسمى الفائدة .تتلخص هذه التحديات أنه رغم معدلات النمو الكبيرة للأصول الإسلامية، إلا أن معظم المؤسسات لا تزال بعيدة عن استغلال ذلك النمو بشكل كامل، ويرجع ذلك إلى عاملين؛ الأول: هو نقص الإدراك حول الفرص التي يتيحها قطاع التمويل الإسلامي، والثاني: أن معظم المؤسسات المالية لم تعمل على تطوير إمكانات العمليات المطلوبة لتحقيق أكبر استفادة.

الإمارات رائدة العمل المصرفي الإسلامي في العالم

كما يحتاج صنّاع القرار في المؤسسات المالية الإسلامية إلى الأبحاث والأدوات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بمسار نمو أعمالهم المستقبلي. كما يجب إدراج الآثار المترتبة على القواعد الشرعية المتعلقة بالحوكمة وهيكلة المنتجات والأسواق ضمن مرحلة التخطيط ذاتها بشكل ملائم، وتعاني المؤسسات المالية الإسلامية من معضلة عدم وجود هيئات فتوى شرعية موحدة على مستوى الدولة والكثير من الدول الإسلامية، لذا هناك اختلافات في الفتوى والتطبيقات ما بين المؤسسات الإسلامية، ولابد من توحيد المعايير والفتوى والنهج داخل كل بلد من خلال وجود هيئة شرعية واحدة.

كما تعاني المؤسسات المالية الاسلامية من عدم وجود أنظمة للحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية في قوانين المصارف المركزية في الدول التي تعمل فيها هذه المصارف وذلك رغم قيام البعض بتطوير أدوات إدارة السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية عبر إصدار شهادات إيداع إسلامية وفقاً لمبدأ تجارة السلع الدولية، وهو بحد ذاته يعتبر تطورا مهماً في عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الدولة، ويؤكد أهمية مراكز إدارة السيولة العالمية الموجودة في بعض البلدان الإسلامية.

ولا بد للمؤسسات المالية الاسلامية ان تعتمد تنويع أنشطتها وتجاوز النشاطات التقليدية التي تركز على العقارات والإقراض البسيط، لتقدم حزمة شاملة من الخدمات، تتضمن خدمات الخزينة المتقدمة وإدارة مبتكرة للأصول وإدارة الميزانيات وخدمات التوريق.

وسيتيح ذلك للمصارف تلبية حاجات قطاعات السوق غير المطروقة بشكل فعال، ومنها مؤسسات التمويل الإسلامي والشركات الكبرى وصناديق الثروات السيادية وأصحاب الثروات الخاصة.

أبرز المصارف الإسلامية ورؤسائهافي منطقة الخليج العربي

بنك دبي الإسلامي

أقدم بنك إسلامي في العالم

المقر الرئيسي: دبي- الإمارات

سنة التاسيس: ١٩٧٥

الرئيس التنفيذي: عبد الله الهاملي

رأس المال: ٣,٧ مليار درهم

بنك البلاد

المقر الرئيسي: الرياض – السعودية

سنة التأسيس: ٢٠٠٤

الرئيس التنفيذي: خالد بن سليمان الجاسر

رأس المال: ٣ مليار ريال

بنك البحرين الإسلامي

المقر الرئيسي: المنامة – البحرين

سنة التأسيس: ١٩٧٩

الرئيس التنفيذي: خالد محمد نجيبي

رأس المال: ١٠٠ مليون دينار بحريني

مصرف قطر الإسلامي

المقر الرئيسي: الدوحة- قطر

سنة التأسيس: ١٩٨٢

الرئيس التنفيذي بالإنابة: أحمد مشاري

رأس المال: ٢,٦٧ مليار ريال قطري

البنك الأهلي المتحد

المقر الرئيسي: الكويت

سنة التأسيس: ١٩٧١

الرئيس التنفيذي: حمد عبد المحسن المرزوق

رأس المال: ١٠٧ مليون دينار كويتي

مصرف أبو ظبي الإسلامي

المقر الرئيسي: أبو ظبي – الإمارات

سنة التأسيس: ١٩٩٧

الرئيس التنفيذي: طراد المحمود

رأس المال المدفوع: ٢,٣ مليار درهم